د . بهاء ابو لبن

القيم والعادات والتقاليد العربية وازمة التطور الحضاري

كثيرا ما تستلزم التنمية تشعبا وتعقيدا مستمرين في النظم الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع ، وكثيرا ما تستلزم تغيرات في التزامات الشعب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسيكولوجية . وكنتيجة للاتصال المباشر وغير المباشر بالثقافات الغربية ، نجد ان التحضر يسير قدما ، منذ اكثر من قرن في اجزاء كثيرة من العالم العربي . في الحقيقة عديد من المصلحين العرب في القرنين التاسع عشر والعشرين ـ مستلهمين الانجازات للحضارة الغربية ـ دافعوا عن الاصلاح والترقي في مجالات كثيرة للحياة الاجتماعية . ولكن التغير الاجتماعي لم يسرع في خطاه الا في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية .

ففي السنوات التالية للحرب العالمية الثانية ، وجهت الدول العربية الحديثة الاستقلال جزءا كبيرا من جهودها القومية نحو التنمية الاقتصادية الاجتماعية . وقد كانت ثمرة هذه الجهود هذا التطور والتوسع في النظم والانماط التعليمية والتركيز في عمليات التمدن والتصنيع . ولقد نمت كثير من المدن العربية المعاصرة الى حد ابعد من ان يصدقه جيل سابق . فهذه المدن العربية الواسعة يندر ان تجد اختلافا بينها وبين نظيراتها من المدن الاوروبية والامريكية ، من حيث عماراتها الشاهقة ، وشبكات اتصالاتها المعقدة ، ونظمها المالية القوية وانشطتها التجارية المتقنة الانيقة . ويضاف الى ذلك ان الصناعة والزراعة قد حدثت فيهما ثورة كنتيجة للتالية المتزايدة والتطبيق التقني المتزايد . ومن ثم نجد ان التغيرات في الجوانب المادية للثقافة العربية خلال الثلاثين عاما السابقة لم تكن اقل من « ثورية » .

وجدير بالذكر ان التغيرات التي حدثت في انحاء كثيرة من العالم العربي قد اشتملت ايضا على مظاهر ثقافية غير مادية . وربما كان اكثر هذه الجوانب ثورية هو التغير في بناء الملكية في عديد من الدول العربية وكذلك النمو الراسخ للقطاع العام في المجال الاقتصادي . ولقد شهدت اكثر المدن العربية ، ايضا ، درجة عالية من التعبئة السياسية كنتيجة لدور سياسي نشط بالنسبة لعمال المدن وكنتيجة لاتساع دائرة الطبقة المتوسطة . ولقد كشفت دراسات كثيرة ان تغييرات اساسية في العلاقات الاجتماعية الاسرية والاقتصادية قد حدثت في البلاد العربية الاشتراكية وغير الاشتراكية . ومن الامثلة الواضحة للتغير الاجتماعي والتنمية الاجتماعية في البلاد العربية وخاصة في المناطق المدينية : الانحلال النسبي للاسرة الموسعة ، والاتجاهات المتغيرة بالنسبة لدور المراة ، والسير على الطريقة العقلية ، العلمية في الانشطة الاقتصادية ، والضعف العام للتوجيه التقليدي . وهذه ليست الا تذكرة جزئية بان التحضير في العالم العربي قد واكبته تغييرات بارزة في المجالات الثقافية المادية وغير المادية .

ان مطامح الشعب العربي وتطلعاته ، وقد اوقدتها انطباعاته عن الغرب لا زالت في حاجة الى التنفيذ . ولا يزال العالم العربي ، بوجه عام ، تقليديا ولا يزال زراعيا . اذا استخدمنا متوسط الدخل الفردي بالنسبة لحجم الانتاج القومي (GNP) كمقياس فان احدث البيانات تنطق بان متوسط الدخل الفردي في الاقطار الغير منتجة للبترول هو حوالي ٣٠٠ دولار سنويا . بل ان بعض الاقطار المنتجة للبترول (كالعراق مثلا) ليست افضل كثيرا ، في المتوسط ، من الاقطار الغير منتجة للبترول . فاذا قارنا ، في هذا الصدد ، بالسويد التي قدر متوسط دخل الفرد فيها بالنسبة للانتاج القومي عام ١٩٧٣ ، قدر بـ ٤٠ر٤ دولار لوجدنا ان العالم العربي لا يزال متخلفا كثيرا من الناحية الاقتصادية وان متوسط دخل الفرد العربي لم يرتفع الى درجة ذات قيمة .

على انه من المسلم به ان احصائيات متوسط الدخل الفردي بالنسبة لحجم الانتاج القومي ليست افضل مقياس للترقي النسبي للدولة العصرية . فمثل هذه الاحصائيات تتجاهل الثروة النسبية للامم متمثلة في « مواردها البشرية بما تملك هذه الموارد البشرية من معرفة ومهارات وقدرات » (هاربيسون ـ Harbison , 1964) . ولكن حتى اذا وضعت اسس الموارد البشرية موضع الفحص ، كان نفحص نسب قوائم الانتساب في المدارس ، او نسبة العلماء والمهندسين في كل ١٠٠٠ر١٠ فانه لا مفر من الوصول الى النتيجة بان العالم العربي يعاني من التخلف في موارده البشرية .

ولا تختلف الاحوال الاجتماعية للعالم العربي ، ولا التجارب السياسية لدول عربية متعددة في الربع الاخير من القرن العشرين ، لا تختلف هذه الاحوال ولا تلك التجارب كثيرا عن احوال وتجارب دول نامية اخرى . فلقد لاحظ جنار مردال Gunnar Myrdal (١٩٧٢ : ٤) في دراسته الممتازة للتحضير في دول جنوب شرقي آسيا ، ان « الاحوال الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة لدول جنوب شرقي اسيا ، لا تختلف كثيرا عن احوالها التي كانت تسود قبل انحلال قوة النظام الاستعماري. التغيير البارز الوحيد يتمثل في اسراع نسبة الزيادة السكانية. وبوجه عام ان جماهير الشعوب في جنوب شرقي آسيا لا تزال على فقرها التي كانت عليه في فترات ما قبل الحرب ، كما ان حياتها التعسة لا زالت

كما هي منذ تلك الفترات ، حتى الان » .

ولكي يفهم العلماء الاجتماعيون الاحوال الاجتماعية التعسة للدول النامية فانهم لم يعودوا الان يكتفون بوصف الاحوال الاجتماعية بل اصبح الذي يرتضونه : ذلك الفهم النظري التحليلي لديناميات التحضير وللعلاقة المتبادلة بين التحضير والبناء الاجتماعي . ورغم ان الاستعمار، مرارا وتكرارا ، وبنوع من التبرير قد اعتبر سببا رئيسيا لاقهان الانسان وظلم البشر فقد اصبح الان واضحا ، بناء على تجارب الدول الحديثة الاستقلال ، ان تحطيم الاستعمار ليس شرطا كافيا للتنمية ، ذلك ان التنمية الاقتصادية الاجتماعية عملية معقدة يحتاج انجاحها الى تحويلات وتغييرات اساسية في التركيب الاجتماعي . ومما هو جدير بالاهمية ، ان التغييرات الجوهرية في القيم والاتجاهات والنظم في الدول النامية تبدو لازمة وضرورية للتنمية والتجديد في هذه الدول .

وفي هذا البحث سنحاول التعرف على النظم والمعايير الاجتماعية والنماذج التي تؤثر في التحضير . وسيكون التركيز الاساسي منصبا على فهم تحليلي للاحوال التي تيسر عملية التنمية والاحوال التي تعسرها ، اكثر من ان يكون منصبا على وصف تفصيلي للثقافة والنظم العربية . ولكي نفهم المشكلات الدينامية للتحضير سنستعين بمقارنة ظواهر معينة للثقافة والنظم العربية بظواهر اخرى تخصص ثقافات عالمية اخرى وخاصة ثقافات المجتمعات الصناعية . هذه المقارنة ستعين على معرفة الفروق بين المجتمعات المختلفة التي قد تعين بدورها على توضيح الفروق في درجات الترقية النسبية للامم .

هذا ، وينبغي ان نبدأ بتوكيد ان العوامل الجغرافية والطقس والموارد الطبيعية والعوامل الفيزيقية الاخرى ، كل ذلك مناسب للتنمية والتحضير ، ولكن هذه العوامل ـ كما لاحظ هيلبرونر Heilbroner (١٩٦٣) حديثا ـ لا تقوم الا بدور مساعد في التنمية الاقتصادية الاجتماعية . من الواضح ان العوامل الفيزيقية قد تيسر التنمية الاقتصادية في بعض الاقطار وتعسرها في اقطار اخرى ولكن ينبغي ان نتذكر ان في العالم بعض البلاد الفقيرة ذات الموارد الطبيعية الوفيرة ، وعلى العكس نجد بعض بلاد اخرى واسعة الثراء لكنها فقيرة في مواردها الطبيعية. هذه الظواهر المتضادة المتخالفة قد ارغمت العلماء الاجتماعيين خلال السنوات الاخيرة على ان يتحققوا من الدور الحاسم الفعال التي تؤديه العوامل الاجتماعية والثقافية في التطور الحضاري .

ونوجد في الوقت الحاضر ، مدرستان فكريتان بالنسبة للشروط السابقة للتطور الحضاري :

ـ احداهما ترى تجدد الانسان واتباعه طريقة العصر الحديث ، ووجود اتجاهات عصرية معينة وتوجيهات ـ ترى ذلك اول الشروط السابقة للتحضر والتنمية واولاهما بالذكر .

ـ واخرى تؤكد تجديد البناء الاجتماعي واتاحة الفرص والحوافز كشرط اول ، يسبق التحضر والتنمية . (وينر weiner ، ١٩٦٦ : ١ ـ ١٤) .

كلتا المدرستين تثير التساؤل الهام الخاص بماذا يأتي اولا : تجديد الانسان او تجديد النظام ؟ هذان احتمالان سنناقشهما كليهما ، وفي الجزء الاخير من هذا البحث سنضع بعض الملاحظات النقدية فيما يتعلق بتجديد النظم العربية والتطور الحضاري .

« نقلة » (Transformation) « الانسان التقليدي » :

بالنسبة للمدرسة الفكرية الاولى : اثير النقاش حول ان التصنيع يستلزم فيما يستلزمه من اشياء اخرى : ـ تنمية التخطيط المركزي وتشعيب التركيبات البيروقراطية واجراؤها على الطريقة العقلية ، العلمية وتنمية الوسائل الواسعة للنقل والمواصلات والتمدين والاستفادة المتزايدة من العلم والتقنية من اجل رفع مستوى الانتاجية . ان بروز هذه الخصائص يستلزم اتجاهات وتوجيهات عصرية معينة ، او يستلزم سمات شخصية من نفس الطراز الذي نجده غالبا في البلدان الصناعية. كما ان هذه الخصائص البارزة لنظام صناعي من شأنها ، في مقابل ذلك، ان تقوي سمات الشخصية وانماط الحياة التي ولدت هذا التصنيع اولا . ومن ثم يعتقد بعض العلماء الاجتماعيين ان التصنيع سوف يضيق ، لا محالة ، الهوة الثقافية بين الدول الصناعية (المتقدمة صناعيا) والدول السائرة في طريق التصنيع (النامية صناعيا) .

انه لا يوجد حتى الان ، قائمة متفق عليها لطابع الشخصية التي تعرف عصرية الفرد وتحدد مدى انطباعه بطابع العصر الحديث : فقد اقترح ألكس انكيليس Alex Inkeles (١٩٦٦) ـ احد الرواد في هذا المجال الدراسي ـ اقترح قائمة بتسع خصائص سلوكية ، واقترح جونار مردال Gunnar Myrdal (١٩٧٢) قائمة بثلاث عشرة خصيصية سلوكية تتداخل الى حد ما مع قائمة انكيليس ، وقد قدم مردال هذه القائمة على اساس من دراسته المستفيضة عن الدول الاسيوية الجنوبية ، وافرد كومار kumar (١٩٧٣) ، في استعراض حديث لما كتب عن عصرية الفرد ـ افرد اثنا عشر خصيصية سلوكية ، هي ، من وجهة نظره اكثر الخصائص قبولا ، على وجه العموم . ونظرا للاهتمام المستمر الذي تلاقيه قائمة انكيليس من الاساتذة والباحثين في هذا الميدان ، فان هذه الخصائص تستأهل ، هنا ، ان نشير اليها وان نعلق عليها :

١) الانفتاح نحو التجديد والتغيير .
٢) ميل ديموقراطي وقدرة على تقدير مشاعر الغير Empathy
٣) اتجاه الى الحاضر والمستقبل اكثر من الماضي .
٤) اتجاه الى التخطيط .
٥) الاعتقاد في مقدرة الانسان على السيطرة على بيئته .
٦) الثقة في الغير .
٧) احترام كرامة الآخرين .
٨) الثقة في العلم والتقنية (التكنولوجيا)
٩) ميل نحو الانجاز والعمل الفذ Achevement orientation

ويرى انكليس Inkeles ان « الشخص التقليدي » من شأنه ان يحظى بنصيب ضئيل من هذه الخصيصات السلوكية ، اما الشخص العصري فمن شأنه ان يصيب منها الكثير . ورغم انه من المسلم به ان بعض من في العالم العربي ، وكذلك بعض ابناء البلاد النامية الاخرى ، لهم نصيب وافر من هذه الخصيصات ، الا نصيب ضئيل ، وذلك يعزى الى التوجيه التقليدي .

هذه المدرسة الفكرية التي نناقش افكارها في هذا الصدد ذات انصار كثيرين ولا غرابة ، فانه مما لا يقبل التساؤل ان افتراض تأثير قيم الشخص واتجاهاته على سلوكه ، افتراض تدعمه التجربة والاختبار الى حد كبير . بل ان مجالات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي ، تستند في الحقيقة الى هذا الفرض ، وتعتبره مقدمتها المنطقية . ومن ثم نلاحظ ان الافتراض الذي يقرر ان تغير السلوك يحتمل ان يكون تابعا للتغير في الاتجاهات والقيم هو افتراض ليس موافقا للافتراض العام السابق فحسب ، بل ان التجارب والاختبارات تدعمه ، ايضا ، الى حد جدير بالاعتبار .

ولقد اكد كثير من المفكرين والعلماء العرب الحاجة في العالم العربي الى اغذاء كثير من الخصائص والاتجاهات السلوكية السابقة وتعضيدها ، ومن ثم يشير ميثاق ١٩٦٢ المصري مرات عديدة الى ضرورة تجديد اتجاهات الشعب المصري وقيمه ـ وفي تحليل للميثاق(ابولبن، ١٩٦٧) بيان لستة ابعاد عريضة للتعريف بالهوية المصرية البارزة وتحديد ذاتيتها البازغة ، وهي : (١) الثورية ، (٢) التجديد ، (٣) التوجيه

نحو المستقبل ، (٤) الثقة الذاتية ، (٥) مذهب المساواة ، (٦) اللاانعزالية .

هذه النظرية السابقة عن عصرية الفرد تبدو مقبولة في ظاهرها ، كما ان الخصائص المفترضة تبدو وكأنها جديرة بتكوين « شخص قدوة » في هذا الصدد ولكن هذه النظرية بوضعها الحالي تضعفها اوجه النقص والقصور الاتية :

١) عدد الخصائص الذي يحدد عصرية الفرد يتغير تغيرا تحكميا من باحث الى اخر فليست هناك قائمة من قوائم خصائص « الشخص العصري » مؤسسة على نظرية رسمية او معترف بها ، ومن الواضح ان كل باحث قد افترض القائمة التي تجتذبه عقليا . وبالنسبة لكثير من الباحثين الغربيين نجدهم يعرفون عصرية الفرد على اساس من الخصائص التخمينية « للشخص الغربي » ، ثم ان معادلة التغريب والسير على طريقة الحياة الغربية بالتجديد والعصرية لا يعين الدول النامية ولا يرشدها الا قليلا . وفي عبارة موجزة ، هذا التصور لعصرية الفرد تصور غامض كما انه مقيد بالثقافة الغربية .

٢) لا يوجد ، حتى الآن ، اي اتفاق بين العلماء الاجتماعيين ولا بين القادة السياسيين على المعنى الدقيق وطريقة القياس بالنسبة لكل قائمة من قوائم الخصائص السلوكية المشار اليها سابقا .وهذا ـ من وجهة النظر العلمية الاجتماعية التطبيقية ـ ، يعني ان الهدف من تلقين السكان في الدول النامية وتدريبهم على خصائص مرغوب فيها على وجه التخمين ذلك هدف تعوقه الناحية العلمية وتعرقله الوسائل التنفيذية .

٣) اذا نظرنا الى ما كتب في هذا الصدد ، لا نجد ارشادا بالنسبة للامور الاتية : ـ

أ) الحد الادنى لنسبة عدد السكان التي يجب ان تظهر خصائص التحضر .

ب) الحد الادنى لعدد الخصائص التي يجب ان تلقن للسكان .

ج) اختلاف الاهمية النسبية لهذه الخصائص ، اذا كان هناك اي اختلاف .

د) ذلك الجزء السكاني الذي يعتبر تحضره الزم ، او الاجزاء السكانية التي يعتبر تحضرها كذلك .

٤) تتغاير الثقافات في الدول النامية تغايرا عديدا وعلى كل قطر من هذه الاقطار ان يوفق بين تراثه وبين مستلزمات التحضر على اختلاف انواعها ـ وما دام التحضر لا يستلزم طرح كل العادات والتقاليد الفذة للمجتمع جانبا ، فقد يكون مضللا ذلك الفرض الذي يدعي ان قائمة محدودة من التوجيهات السيكولوجية تحقق رغبات وتقضي حاجات هذه الشعوب المتغايرة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، او ان هذه الخصائص تتفاعل بطريقة متماثلة مع الثقافات المتنوعة للدول النامية . ان التحضر لا يعتمد على مخطط واحد ، لانه قد يستلزم اشكالا مختلفة من التغير الموائم ، ولان التحضر قد يمكن ان يتحقق عن طريق توفيقات متباينة من الخصائص .

ان المشكلة او بالاحرى التحدي الذي يواجه العالم العربي في هذا الصدد يتمثل في تجنب طرح عناصر ثقافية قد تبدو منذ النظرة الاولى ، معوقة للتحضر لكنها في الحقيقة قد تيسر الوصول الى حضارة عربية عصرية فذة .

ومهما كان شان الشروط اللازمة ، الكافية لتحضر الفرد فان مهمة التحضر بالنسبة لقيم الشعوب واتجاهاتها ليست بالامر اليسير . وحيث لا تتفق الآراء حول « الميكانزمات » Mechanisms العديدة التي تستخدم في ايجاد تحضر الفرد نجد ، من الجهة الاخرى ، آراء العلماء الاجتماعيين ورجال السياسة وكأنها تتقارب وتتجه الى نقطة واحدة بالنسبة للعناصر الاتية التي تعتبر اكثر العناصر اهمية :

١) التعليم الرسمي :

من المتفق عليه بوجه عام ان هذه الوسيلة لها القدرة على تيسير النمو بالنسبة للمهارات والاتجاهات اللازمة للتغيير التقني (التكنولوجي) وللمشاركة في مجتمع صناعي .

٢) التعرض لوسائل الاعلام Mass Media Exposure

هذه الوسائل تسهم بنصيب وافر في تحقيق التحضر وذلك مبني على مدى التوافق مع الجهد القومي . فهذه الوسائل الاعلامية يمكن ان تيسر انتشار المعرفة ، وتنمية القواعد والقوانين الجديدة التي تتوافق مع التحضر .

٣) المشاركة في المصنع Factory Participatian

كثيرا ما يثار الجدل بأن المشاركة في المصنع يمكن ان تعين عمال المدن على اكتساب المعايير والقيم المناسبة لتوظيف المشروعات الحديثة، والفرض المدعم لهذا الامكان ان اشتراك العامل في عملية صناعة القرار يسرع في اكتساب الاتجاهات والقيم التحضرية الحديثة .

٤) الايديولوجية :

ان انماء الايديولوجية ، وخاصة اذا كانت ايديولوجية قومية ، وطنية ، ذلك مما يقدر على تكوين مظلة شاملة لحفز الناس ودفعهم نفسيا الى الاستجابة الايجابية لمستلزمات التغير والتنمية .

وبينما يسود الاعتقاد بأن الميكانزمات السابقة تمد بالقوة اللازمة للتحضر ينبغي ان تؤكد بأن قوتها لا تتحقق الا بشروط معينة . وقد يكون اهم هذه الشروط هي ضرورة توفر البيئة المرغوبة في العمل والتي تؤيد الاتجاهات التحضرية وتقدم الامدادات المتبادلة بين النظم المختلفة.

والآن نتجه الى النظر في المدرسة الفكرية التي تؤكد تغير النظم المركبة للمجتمع كشرط اول سابق للتحضر .

« نقلة » (Transformation) البناء الاجتماعي :

ان موضوع البحث الرئيسي لهذه المدرسة الفكرية هو ان التغيير في القيم والاتجاهات الاجتماعية يتبع تغير السلوك ، ومن ثم اذا اردنا ان نغير السلوك الى ناحية مرغوب فيها فانه يلزم تهيئة الظروف البنائية الجديدة والبواعث الحافزة التي تيسر بروز نماذج جديدة للسلوك وظهور اتجاهات من ذلك النوع الذي يسود المجتمعات الصناعية .

وما البناء الاجتماعي الا نسيج معقد من العلاقات المتبادلة التي تتضمن ادوارا ومستويات مختلفة للافراد لا بد من وجودها ، كما يتضمن التعريف بانماط السلوك المقبولة قانونيا وشرعيا وتقليديا . ومجتمع معقد كالمجتمع العربي ينقسم تنظيميا الى مستويات وطبقات تتميز باختلافها في المراكز والمهن ، والتعليم والدخل وطريقة الحياة والمسكن في المدينة او القرية ، وتتميز ايضا ، احيانا باختلافها في التقاليد الثقافية .

وبينما نجد في العالم العربي انشقاقات وصور من عدم الاستقرار الناشيء من عضوية الاسرة او الوضع الاجتماعي الطبقي والانتماء الديني او غيره من التنظيمات ، نجد ايضا الاستقرار المتمثل في العلاقات الشخصية المتبادلة ، والالتحام التركيبي ، هذه الظواهر الاستقرارية تتحقق ، في العالم العربي ، عن طريق التكافل ، كما تتحقق عن طريق الضوابط الرسمية وغير الرسمية .

وقد يكون التعميم بالنسبة لسلوك الشعب العربي مضللا بسبب التنوع في السلوك من منطقة الى اخرى ، ومن طبقة اجتماعية الى طبقة غيرها ، ومن جماعة دينية الى اخرى . ورغم هذا قد يمكن القول ، على وجه من الدقة ، ان النمط السائد للسلوك في كثير من انحاء العالم العربي يعكس فراغا واسعا بين « ما هو كائن » « وما يمكن ان يكون » ـ وبين النتاج الفعلي والنتاج الكامن للشعب . هذا ويناقش التوجيه

البنائي بأن التغير الملائم بالنسبة لنظم مختارة من البناء الاجتماعي سيضيق من نطاق الفراغ بين ما هو كائن وما يمكن ان يكون .

وسنشير على سبيل المناقشة ، الى عدد قليل من صور البناء الاجتماعي فقد يتضح بها موقف هذه المدرسة الفكرية .

لقد تجادل علماء الاقتصاد والاجتماع لسنوات عديدة في ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن ان تزداد سرعة تقدمها ، اذا ازيلت المعوقات القانونية الرسمية من طريق الانشطة الانتاجية فيعتقد ، ان سلوك الفلاحين والزراعيين سيتغير ، وان الانتاجية الزراعية ستزيد اذا اصلحت ، مثلا ، طريقة الاقطاع الزراعي ونظام ملكية الارض . واعم من هذا قد تقوي بواعث الطبقة العاملة وتتحسن انتاجيتها اذا تغيرت علاقات الملكية بالطريقة التي تزكي روح العامل الالتزامية بالنسبة للمشروع ومؤسسة العمل وتشعره بقدر من الامل بالنسبة لتقدمه الشخصي . وبالمثل ، لقد التفتت الانظار بالنسبة للحاجة الى اصلاح نظام الضرائب ، وضبط انغام الطريقة البيروقراطية على الابتكار وحاجات الاستثمار .

واذا ضربنا مثلا لتأييد موقف هذه المدرسة الفكرية : فقد نرى شخصا حسن الانتاج في احدى البيئات ، لانها تهيىء الفرص وتؤدي الحوافز ، ونرى نفس الشخص مسترخيا ،كسولا في بيئة اخرى ، لانها تفتقر الى ما زودته به البيئة الاولى . وفي مثل هذا المقام يضرب المثل بالمقاولة عند الهنود والصينيين فيما وراء البحار .

وليس من العسير ، على الباحث ، ان يشخص كثيرا من المعوقات التي تقف في طريقة التنمية في كثير من مجالات النشاط البشري : مثل الاسرة ، والاقتصاد ، والسياسة ، والتعليم والدين ، وان كان العلماء الاجتماعيون الراديكاليون يعتقدون ان هذه المعوقات ثانوية في اهميتها بالنسبة لنظام الطبقة الاجتماعية وهو نظام يبدي تأثيرا شموليا على السلوك البشري في كل مجالات نشاط البشر على وجه التقدير .

واذا صرفنا النظر عن بعض التباينات والتغايرات الاقليمية المحلية، نجد ان نظام الطبقة الاجتماعية في العالم العربي يتكون من ثلاث طبقات :

١) طبقة عليا صغيرة نسبيا لكنها صاحبة ميزة ، مفضلة .

٢) طبقة وسطى آخذة في الاتساع ، لا يزيد حجمها عن الطبقة العليا الا قليلا ، ميزاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية محدودة بالنسبة لميزات الطبقة العليا .

٣) طبقة دنيا كبيرة جدا مجحفة بدرجة واضحة وتتكون من الفلاحين والعمال غير الفنيين واشباه الفنيين في المدن ، والعمال المدنيين .

هذه الطبقة الدنيا مقيدة في دوافعها ومطامحها تقييدا فعليا ، ومن المحتمل ان يكون هذا التقييد راجعا الى الاسباب الآتية :

١) الاعتماد الاقتصادي المطلق على الطبقة العليا ، والى حد ما على الطبقة الوسطى . وقد تحولت هذه التبعية الاقتصادية بمرور الزمن الى تبعية اجتماعية وسياسية انتجت غلبة وتحكما بالنسبة لتغلغل السلطة التقليدية داخل الجماعة .

٢) الاعتقاد في فرص ضيقة جدا حيال الحشد الاجتماعي الصاعد ، والسبب الرئيسي لذلك هو الاعتماد بوجه عام على الحسب والجاه في شغل الوظائف والترقي فيها .

٣) اتساع الهوة بين الطبقة العاملة والطبقة العليا حيث يزداد الغني غنى والفقير فقرا .

٤) غيبة الضوابط الاجتماعية الفعالة لحماية مصالح الطبقة الدنيا والحد من سيطرة الطبقة العليا الاقتصادية .

مثل هذه الظروف تحد من الانشطة الاقتصادية للفلاحين وعمال المدن ، وعلى الآمال الواقعية المرتقبة للشعب في التخلص من آثار الاجداب الاثيم .

ولقد دعت الحكومات العربية التقدمية ، كما دعا رجال الفكر العرب الى تحويل اساسي في البناء الطبقي كاستهلاك لازم للتصنيع والتحضر . ومن الناحية التجريبية في الدول الاشتراكية العربية مثل مصر وسوريا والعراق والجزائر تمثل هذا في التدخل المتزايد للحكومة في الاقتصاد ، وفي الحد من الحيازة الواسعة للاراضي ، ومن ارستقراطية الارض ، وفي اعادة التوزيع ، وفي تاميم مؤسسات حرة واسعة ، كما تمثل في التأكيد المتزايد على المساواة ، وعلى تكافؤ الفرص في التعليم والعمل في مختلف المهن ، وفي التوكيد المتزايد على الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنين .

الضرورة تقضي على الحكومة ان تقوم بدور اساسي في ازالة المعوقات الرسمية القانونية ، والمعوقات الاجتماعية ، الموضوعة في طريق التحضر ، ولكن الحكومة لا تستطيع ان تقوم بدور فعال في التنمية ولا في التخطيط للتنمية بدون جهاز بيروقراطي فعال كفء ، ثم ان التوظيف المناسب السليم للجهاز البيروقراطي قد ازداد اهمية في الدولة الاشتراكية حيث القطاع الاقتصادي الرئيسي واقع تحت سيطرة الدولة . ولكن الدول العربية ، باستثناء عدد قليل منها ، قد توارثت، لسوء الحظ جهازا بيروقراطيا معقدا ، ادنى من مستوى الكفاءة ، يسوده الفساد والرشوة في بعض الحالات ، فهو بوجه عام جهاز يقف من مستلزمات التحضر موقفا متحفظا عسير الاستجابة . اما اتجاهات اكثر الموظفين المدنيين حيال الخدمة العامة ونحو العمل ونحو التنظيم واهدافه ، فانها لم تكن كلها ايجابية . وفي مصر تشير التجربة الحديثة الى ان الجهاز البيروقراطي يمكن ان يصبح معوقا للتطور . اما في غيبة الاصلاح الحاسم واغفال السير على الطريقة العقلية RATIONALITY فان الجهاز البيروقراطي في مختلف البلاد العربية سيكون من اكثر المعوقات خطرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولكي نصل الى « نقلة » Transformation بناء النظم الاجتماعية، ذلك امر لا يقل صعوبة عن « نقلة » الانسان التقليدي . ولكن مهمة التغيير التركيبي تقدم على انها اكثر صعوبة لانها قد تستلزم حلولا ثورية راديكالية وهذا النوع من الحلول قد يؤدي ، بدوره الى مقاومة عنيفة من جانب الصفوة التقليدية التي تتعرض لخسارة اكبر من جراء مثل هذا التغيير . بل ان التجربة قد دلت على وجود احتمال قوي بان اولئك الذين يتأثرون بالتغيير تأثيرا شديدا ، قد ينظمون حركة مضادة، ويحاولون تحطيم جهود الحكومة في التغيير .

والسؤال الهام الذي ينبغي يكون الان هو : الى اي مدى يمكن لمثل هذا التغير في النظم الاجتماعية ان يثمر ثمراته المرجوة ؟ ان الدليل الذي يستشهد به من الدول النامية يقرر انه حتى الثورة الاشتراكية ، بالرغم من فوائدها المتعددة ، لا تستطيع وحدها ان تثمر النتائج المنوطة بها خلال وقت قصير ، فان شروطا عديدة اخرى يجب ان تتحقق لكي يثمر التغيير الرسمي ثمراته المرجوة . من بين هذه الشروط : ادارة على مستوى الكفاءة ، ونسبة منخفضة للنمو السكاني ،توافق شعبي عام مع الجهود الحكومية ، وحسن استخدام العلم والتقنية الحديثة واستثمار راس المال ، وقيادة سياسية من طراز رفيع .

هذا ، ورغم ان الباحث قد يكون له بعض التحفظات بالنسبة لاحتمال ان يتمخض التغيير الرسمي عن نتائج خارقة ـ رغم ذلك ، سيظل صحيحا ان التركيز على السلوك الفردي وحده ليس كافيا لتحقيق التحضر كما ان ازالة المعوقات التركيبية من طريق الانشطة الانتاجية هو ، ايضا ، شرط ضروري للتحضر ، وان كان ذلك لا يعني ان ازالة هذه المعوقات كاف وحده ، لتحقيق التحضر .

ملاحظات نقدية وخواتيم :

خلاصة البحث ان الوطن العربي قد خطا في الفترة القريبة الماضية ، ولا يزال يخطو ، خطوات سريعة نحو التطور والتقدم ونحو الاخذ باساليب المدنية الحديثة في كثير من مرافق الحياة . غير ان رياح التحضر لم تكن متعادلة . فهناك تباين واضح بين الدول العربية في درجة التطور في كلا المستويين ـ المستوى الفردي ومستوى النظم الاجتماعية ، كما يبدو التباين واضحا ، ايضا في مختلف الجماعات والطوائف الدينية والطبقات الاجتماعية والاقتصادية . الا ان التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي طرأ على العالم العربي ، على وجه عام ، لم يف بالغاية التي تنشدها القيادات السياسية والفكرية والتي يطمح اليها الشعب العربي : الا وهي تحقيق حياة افضل واسعد لكل فرد في الامة العربية .

ويعترف كل عالم اجتماعي متزن بعدم وجود طريقة سحرية لانتاج التحضر وبالرغم من انه يمكن ان نستفيد من خميرة الافطار الغربية الصناعية في هذا المجال ، فانه ليس من الضروري او المرغوب فيه ان يقتبس العالم العربي جميع اساليب المدنية الحديثة من الحضارة الغربية ، حتى لو كان هذا الاقتباس ممكنا . واذن فعلى كل قطر او اقليم في هذه اليابسة ان يوالي كفاحه من اجل التحضر بالنسبة الى مشاكله الخاصة ومدى طموح شعبه وموارده الطبيعية وتاريخه وتراثه الثقافي .

ومن الجدير بالذكر ، ان التطور الثقافي امر صعب المنال ، وغير مأمون العواقب . ونمة امر آخر جدير بالذكر وهو ان سبيل التحضر مليئة بالاختيارات الصعبة ، ومليئة ايضا بالقيم والايديولوجيات والمطالب المتنافسة ـ الامر الذي يزيد في صعوبة الوصول الى الهدف المرغوب . وقد يؤدي ذلك ايضا الى تعسير مساعي بعض الحكومات في الدول النامية ، المساعي المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن الذي يخسر في مثل هذه النتيجة سوى الشعب والوطن .

ان استخلاص تجارب العالم الغربي لطبع الشخصية العربية بطابع غربي صرف من اجل التحضر ، ذلك امر يثير مشكلات عديدة . فبعد ان قطنت في شمال امريكا قرابة عقدين من الزمن وجدت ان السمات المميزة للشخصية المتحضرة الآنفة الذكر غير متوفرة بشكل متساو او منتظم في الشعب الامريكي . وعلى سبيل المثال ، كثيرا ما يبدي بعض الامريكيين والكنديين في شتى جوانب الحياة الاجتماعية تعصبا جليا تجاه بعض من غايرهم ، كما يبدون قلة تعقل ، وتعصب ديني وافتقار في القدرة على التخطيط ، وضعف الثقة في الغير ، وكذلك النقص في مقدرتهم على مباشرة الاعمال Entrepreneârship وهكذا دواليك .

وعلاوة على ذلك ، فان طبع الشخصية الغربية بطابع القدوة يفهم ضمنا بأن سمات الشخصية الغربية المتحضرة مرغوب فيها وان الشعب العربي او غيره من الشعوب الشرقية يفتقد مثل هذه السمات الطيبة . هذا الاتجاه يغفل عن ادراك السمات الطيبة ، مثلا ، في التاجر او الرجل العربي المقدام الذي كثيرا ما نجده في الكويت وفي سوريا وفي لبنان وفي مصر وفي باقي الاقطار العربية . وفي سياق هذا الحديث يمكن القول ان استخدام البترول في الفترة القريبة الماضية كسلعة في الاستراتيجية العالمية للمصلحة العربية العامة انما يدل على نبوغ تجاري وسياسي في الطابع القومي للشخصية العربية . وان مثل هذا النبوغ يدل ضمنا على وجود عدد وافر من السمات الايجابية الاخرى في الشخصية العربية .

ولسوء الحظ كثيرا ما غفل علماء التحضر الغربيون ، وحتى بعض المفكرين العرب المعاصرين ، عن جذب الانتباه الى الميزات الايجابية التي تتسم بها الشخصية العربية .

ومن ثم ، في ضوء هذا البحث ، لعلنا مستعدون لتقبل توجيه عدد اوفر من الافراد والنظم لمستلزمات التحضر ، مهما كانت هذه المستلزمات ، ونبدأ معالجة هذا الموضوع بتقرير حقيقة لا يمكن انكارها وهي ضرورة القضاء على التعاليم والمعتقدات التقليدية البالية التي لا تتفق مع الواقع الراهن او مع المصلحة القومية بوجه عام . ومن المتفق عليه عند العلماء ان يستبدل الافراد العادات والاتجاهات البالية القهارة بعادات واتجاهات جديدة افضل .

ولكي يكون من الممكن احداث تنمية وتطور في العالم العربي ، لا يكفي ان يتركز العمل حول الوعظ واستغلال الميول القومية في سبيل التحضر . اذ تتبين من دروس تاريخنا الحديث ان ضعف التنمية والتغير الضروري في النظم والقيم والاتجاهات العربية ، ذلك ناتج عن ثلاثة امور هامة :

١) وجود نقص في المشاركة والدعم الفعلي الشعبي في قضايا التحضر .

٢) وجود نقص في التوازن بتغيير الانظمة المتعددة والاخذ بأساليب المدنية الحديثة .

٣) وجود نقص في الارشاد والتوجيه للتعرف بعناصر الحضارة العربية ، من قيم وعادات وتقاليد واتجاهات ، المرغوب في حفظها والابقاء عليها ، وبعناصر الحضارات الاجنبية المرغوب اقتباسها .

وسنتطرق الآن لبحث هذه الامور الثلاثة بحثا وجيزا :

١) المشاركة والدعم الشعبي Grassroots participation

ان الدعوة الى المشاركة والدعم الشعبي في قضايا التحضر اسهل قولا منه عملا . غير ان استنتاجات البحوث الحضارية المقارنة تؤكد بصورة جلية ان المشاركة والدعم الشعبي في الاخذ باساليب المدنية الحديثة ، وكذلك ادراك افراد الشعب لحاجاتهم الممكن اشباعها عن طريق التحضر يزيد من احتمال النجاح في الوصول الى الغاية المنشودة. وهذا يعني ضرورة المركزية في تخطيط مراحل وعناصر التطور الحضاري واللامركزية على الصعيد الشعبي في التنفيذ . ومن الجدير بالذكر ايضا تعدد الاساليب الممكن اتباعها للوصول الى المشاركة والدعم الشعبي . ومن بين هذه الاساليب القهر والالزام ، والنصح والتحذير، والمشاركة والتفاعل بين افراد الشعب . وقد تختلف فاعلية هذه الاساليب باختلاف المجتمعات ، او باختلاف مرحلة التطور في المجتمع الواحد . الا ان الاسلوب الذي يعتمد اساسا على الاشتراك التطوعي والتفاعل الشعبي ويفي بغاية التغيير الثابت ، يكون افضل من غيره من الاساليب .

ويتطلب السعي وراء المشاركة والدعم الشعبي القيام بالارشاد السياسي والتوعية . ولا ريب ان ذلك يتضمن محو الامية وحث الفرد على الاشتراك والتعاون الاجتماعي لتقويم الذات واحترام الغير . ومن الضروري تركيز المساعي في هذه القضايا بالنسبة لصغار القوم وكبارهم ، وبالنسبة للرجال والنساء ، وبالنسبة لسكان المدن والقرى . ومن ثم ، فان السعي وراء المشاركة والدعم الشعبي في سبيل التحضر يكلف خزينة الدولة تكاليف باهظة ويستلزم وجود عدد كبير من الموظفين المدربين القادرين على انعاش ودعم التوجيه السياسي والثقافي المناسبين . ولا بد ان نبين ان الخطة التي اشرنا اليها ، والفروض التي قدمناها ، تستدعي وقتا طويلا للوصول الى الغاية المنشودة . وحيث ان هدف التحضر هو تحسين اساليب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وكذلك تمكين الفرد من تحقيق

طاقاته الكامنة ، فلا بد من التسليم بضرورة صرف المال واتاحة الوقت الكافي الى ما ينبغي الوصول اليه .

٢ ــ التوازن في تغيير النظم :

يفرض التحضر شروطا اولية من بينها التخطيط العقلي ،وجهاز بيروقراطي فعال كفء ، وتوازن وتوافق في تغيير النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية . ويفرض التحضر ، ايضا ، انتظام التغيير في كل من هذه النظم حسب خطة حكيمة واولويات معينة . واذا لم تحصل هذه الشروط التي يستلزمها التطورالحضاري، فقد تبرز مشاكل متعددة في المجتمع وتتوتر العلاقات الاجتماعية .

ان الدعوة الى التوازن في تغيير البناء الاجتماعي تستلزم تعريف الاولويات المتبادلة في النظم المتعددة ، التي من شأنها ان تؤثر على بعضها البعض ، ورسم خطة لتغيير النظم الاجتماعية حسب هذا التعريف . واذا ضربنا مثلا بالنسبة لنظام التعليم : فقد نرى انه ليس من الحكمة ان تنتج الجامعات فائضا من الخريجين في الوقت الذي يذهب به هذا الفائض من الجامعيين الى تضخيم صفوف العاطلين عن العمل . وبالمثل ، فانه ليس من الحكمة ان تنتج الجامعات فائضا من المختصين في فروع قليلة الطلب ، بينما ان الفروع التي يستلزمها التطور الحضاري تتصف بانتاج متخلف ،او ان تنتج الجامعات عددا وافرا من الخريجين الذين يفتقدون المهارات والاتجاهات المدنية الحديثة ، ان التحدي الذي يواجه القيادات السياسية يتمثل في ضرورة الاختيار الصالح من بين القيم والايديولوجيات والمطالب المتنافسة . وعلى سبيل المثال ، يمكن التساؤل : ايهما اولى ؟ التركيز في فتح ابواب الدراسة الجامعية ام التركيز في تحسين هذه الدراسة ؟ ومن العبث ان نجيب مثل هذا السؤال نهائيا وحتميا، لان الجواب الصحيح يتغاير حسب تغاير حاجات الاقطار المختلفة او حسب تغاير حاجات القطر الواحد في ازمان مختلفة . الا انه من الممكن ان نقوم قرار اي قطر بالنسبة لسياسة الدراسة الجامعية لنجد عما اذا كان قرار هذا القطر سليما او غيرسليم.

وبينما يسود الاعتقاد بان التعليم الرسمي يفتح طريق التطور الحضاري ، ينبغي ان نؤكد بان التعليم الرسمي وحده لا يكفي لفتح هذا الطريق . اذ ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واهداف نظام التعليم ، تقرر عما اذا سيقوم التعليم بدور فعال في فتح طريق التطور الحضاري .

وترمي الملاحظات الوجيزة الآنفة الذكر الى تاكيد ترابط النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والعائلية ، وتاكيد ضرورة التوازن والتوافق بتغيير هذه النظم المتعددة والاخذ باساليب المدنية الحديثة . ومثال نظام التعليم الذي ورد هو كمثال باقي النظم التي يتكون منها المجتمع اذ انه من الضروري ان نعرف الاولويات في كل هذه النظم وان نوجد التماثل في جميع مساعي التطور الحضاري .

٣ ــ الانتقاء في الحفظ على عناصر الثقافة العربية وفي الاقتباس :

من المتفق عليه ان اليابان تعطي مثالا بارزا للشعوب يدل على ان التصنيع والتطور الحضاري يحدثان دون ان تطرح تراثها الثقافي او ان تطرح جزءا كبيرا من القيم والعادات والتقاليد والاتجاهات المرغوب في حفظها والابقاء عليها . ولما كان التطور الحضاري لا يعتمد على مخطط واحد ، فانه من الممكن للعالم العربي ايضا ان يصل الى حضارة عربية فذة تتفق مع تاريخه وتراثه الثقافي . وهذا يدعو علماء الاجتماع والمفكرين من العرب الى نقد الذات وتقويم عناصر الثقافة العربية لكي يتجنبوا طرح عناصر ثقافية قد تبدو ، منذ النظرة الاولى ، معوقة للتطور الحضاري لكنها في الحقيقة قد تيسره . وهنا نؤكد انه من الضروري حفظ مثل هذه العناصر والابقاء عليها .

الحكمة تقضي على العالم العربي ان يتروى في اقتباس عناصر الثقافة التي تميز الاقطار الغربية الصناعية ، وان يكون الاقتباس مبنيا على تأملات شاملة تنير الطريق وتبين مدى وكيفية تاثير هذه العناصر الجديدة على الثقافة العربية . فالتحدي الذي يواجه العالم العربي ، اذن ، هو تعريف عناصر الثقافة العربية المرغوب في حفظها والابقاء عليها ، وكذلك تعريف عناصر ثقافات الشعوب الاخرى المرغوب اقتباسها .

خلاصة هذا البحث ان التراث الثقافي العربي يبعث على الفخر . لذلك لا يجدر بالشعب العربي ان يترك امور التطور الحضاري تجري في مجاريها ، او ان يفشل في ضبط عنان التنمية والتحضر ، او ان يقصر في صياغة تراثه الثقافي ومستقبله .

صدر حديثا عن دار الطليعة

* **معركة البترول في الجزائر**
  د . عاطف سليمان
* **حرب الشعب وحرب الشعب العربية**
  (طبعة ثانية) ناجي علوش
* **المجتمع المصري والجيش**
  د . انور عبدالملك
* **الشيوعية والشرق**
  لينين
* **صلة القرآن باليهودية والمسيحية**
  د . فلهلم رودلف
  ترجمة عصام الدين حفني ناصف
* **التطور اللاامتكافيء**
  د . سمير امين
  ترجمة برهان غليون
* **الاسلام والرأسمالية (طبعة ثانية)**
  مكسيم رودنسون
  ترجمة نزيه الحكيم
* **الصهيونية نظرية وممارسة**
  مجموعة من الكتاب السوفييت
  ترجمة يوسف سلمان
* **الماركسية والمسالة الفلاحية**
  ج . ستالين
  ترجمة جورج طرابيشي

دار الطليعة ــ ص . ب ١١١٨١٣ ــ بيروت